



وزير الصناعة يجتمع برئيس وأعضاء الوفد الاقتصادي الألماني

كلا الجانبين، وزيادة حجم الاستفادة من خبرات كل طرف لآخر، مشدداً الوزير في هذا الصدد على أهمية مثل هذه الزيارات المتبادلة واللقاءات المشتركة في تطوير العلاقات وتعزيزها.

كما لفت الوزير إلى أهمية دور القطاع الخاص في توطيد العلاقات المشتركة، وزيادة حجم المبادلات التجارية، مشيراً في هذا الصدد إلى العروض المتميزة التي تقدمها حكومة البحرين الموقرة للمستثمرين من جميع أنحاء العالم، والتي أسهمت بشكل كبير في جعلها وجهة وخياراً أول للعديد من المشاريع الضخمة، كما تطرق إلى الإجراءات الميسرة التي تنتهجها الحكومة في سبيل تعزيز القطاع الاقتصادي وتشجيع المشروعات الكبرى للإقامة في البحرين. ومن جانبهم أعرب أعضاء الوفد الاقتصادي الألماني عن إعجابهم بالتقدم الملحوظ الذي تشهده مملكة البحرين في جميع الأبعاد وخاصة الصعيد الاقتصادي والاستثماري والدور الذي تلعبه الحكومة في جذب الاستثمارات العالمية والمشاريع الرائدة إلى مملكة البحرين.

اجتمع وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد بن راشد الزياني برئيس الوفد الاقتصادي من جمهورية ألمانيا الاتحادية رولاند مييسنر Roland Meissner، وذلك في إطار الزيارة التي يقومون بها لمملكة البحرين. وخلال اللقاء أكد الوزير حرص حكومة مملكة البحرين على توثيق علاقاتها بمختلف المؤسسات والفعاليات العالمية، وتقديرها لجميع الجهود التي تقوم بها والهادفة بشكل أساسي إلى تعزيز الشراكات العالمية وتحقيق الإنفتاح والموامة بين كل شعوب العالم، منوهاً في هذا السياق إلى توجهات حكومة مملكة البحرين واستراتيجياتها التي تعزز آليات التعاون مع هذه المؤسسات. وإلى ذلك تم استعراض ومناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، والتي تركز على العلاقات الاقتصادية المشتركة بين مملكة البحرين وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وسبل تعزيزها إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات المشتركة بين أقطاب القطاع الخاص في



رئيس الغرفة يستقبل السفير الإيطالي

رغبة القطاع الخاص الإيطالي في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع مملكة البحرين خلال الفترة المقبلة من خلال تنظيم زيارات متبادلة بين الجانبين بما يسهم في الكشف عن مزيد من فرص الاستثمار بين البلدين ومن ثم زيادة النمو التجاري بينهما. حضر الاجتماع إلى جانب رئيس الغرفة، نائب الأمين العالي السيد وليد كانو والرئيس التنفيذي السيد شاكر الشتر.

مجاللات الطاقة المتجددة، وإدارة المخلفات، والصناعة، والأمنوم. وشدد ناس خلال اللقاء على أهمية تكثيف اللقاءات المشتركة والزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كل من مملكة البحرين وجمهورية إيطاليا الصديقة، والدفع باتجاه تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين. ومن جانبه أعرب السفير الإيطالي دومينكو بيلانو عن

استقبال رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس ببيت التجار دومينكو بيلانو سفير جمهورية إيطاليا المعتمد لدى مملكة البحرين، حيث أعرب عن رغبة القطاع الخاص البحريني في الاطلاع على المزيد من الفرص الاستثمارية المتاحة في إيطاليا بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، لافتاً إلى ضرورة الاستفادة من تجربة إيطاليا خاصة في



بقيمة ٤٥,٥ ملايين دينار

«محمد صالح الدين» المصمم والمشرف الهندسي لمبنى «ابن خلدون» الجديد

الهندسية لتصميم المشروع. وأشرف المهندس ثامر صلاح الدين على ان المبنى سيكون صديقاً للبيئة، وتم تصميمه بحيث تكون الإدارة في موقع مركزي يسمح لها بالإشراف على المرحلتين الابتدائية والحضانية، كما تتميز كل المرافق بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والأسقف العالية والجدران الزجاجية، ما يوفر بيئة صحية من جانب، ويسمح للمدرسين والمسؤولين بالإشراف الكامل ومتابعة الصفوف بشكل متواصل، كما يعتمد المبنى على الألواح الشمسية ويحتوي على مسرح يستوعب ٣٠٠ شخص وكافتيريا ذات قدرة استيعابية تصل إلى ٧٠٠ شخص.

ووفقاً لصلاح الدين، فإن مصممي المبنى حرصوا على ان يخلقوا بيئة جاذبة تعطي انطباعاً إيجابياً مريحاً لدى الطلاب يصقل شخصياتهم ويشجعهم على التطلع إلى المستقبل من خلال اتق التفاصيل في مرافق المبنى والإنسار والضيء والهواء الطبيعيين والألوان والبيئة والطرق المحيطة، بحيث تم الاخذ في الاعتبار تأثيرات كل ذلك على العملية التعليمية وعلى الطلاب.



ثامر صلاح الدين: المبنى الجديد صديق للبيئة ومحفز على الإبداع

كما سيحتوي مبنى المدرسة الجديد يحتوي على ٤٤ فصلاً دراسياً تستوعب ٩١٦ طالباً، كما سيعم المبنى مطعماً وصالة للألعاب الرياضية. وقال صلاح الدين ان مؤسسة محمد صالح الدين كانت قد فازت في مسابقة لتصميم المبنى الجديد وسط

خبراتهم في المدرسة ومهاراتهم المحلية للمواطن البحريني إلى (٢٢,١١١,٥) اثنين وعشرين ألفاً ومائة وأحد عشر دولاراً سنوياً. وتحدث الباحث في ورقته حول الوضع الاقتصادي لمملكة البحرين في أرقام ٢٠١٧ والصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (١,٤٢٤) مليون وأربعمئة واثنين وأربعون ألف نسمة عن عام ٢٠١٦، (٦٦٥ - إنفا ٣٣٧)، بالألف. وعندما بدأت الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ونحدثت عن الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٧ التي سجلت القطاعات غير النفطية نموًا في المتوسط بنسبة (٧,٥٪) ولابد من المقارنة ففي عام ٢٠٠٢ مثل القطاع النفطي (٤٢٪) وغير النفطي (٥٨٪) بناتج إجمالي (٦,٠٧٦) ملايين دينار بحريني) مقارنة بعام ٢٠١٧، إذ قل الاعتماد على النفط بنسبة (١٨٪) وارتفع الاعتماد على القطاع غير النفطي إلى (٨٢٪) وبزيادة (١٠٤٪) في الناتج المحلي الإجمالي إذ وصل إلى (١٢,٤٣٢) مليون دينار بحريني، وذلك لجهود عديد من المبادرات أسهم فيها مجلس التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ودعم هيئة تنظيم سوق العمل ومؤسسات القطاع الخاص

كتب محمد الساعي:

تصوير - عبدالأمير السلطنة تم صباح أمس توقيع اتفاقية إنشاء مشروع المبنى الجديد لمدرسة ابن خلدون الوطنية والذي يشمل بناء مبان جديدة لطلاب المرحلة الابتدائية والحضانية مع المرافق المرتبطة بها، بكلفة إجمالية تبلغ ٥,٤٥ ملايين دينار بحريني.

وتعد مؤسسة محمد صالح الدين هي المصمم والمكتب الهندسي المشرف على مشروع التوسعة. ووفقاً للمخطط سيتم استبدال المبنى الحالي لهاتين المرحلتين بالمبنى الجديد الذي تبلغ مساحته ١٦٥٠٠ متر مربع على الأرض الجديدة التي تبلغ مساحتها ٢٠٣٠٠ متر مربع، ما يضاعف من الطاقة الاستيعابية للمدرسة. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع وتسليمه في مارس ٢٠٢٠

حضر حفل توقيع العقد رئيس مجلس أمناء مدرسة ابن خلدون فاروق المؤيد، واستشاري المشروع مدير عام شركة Moulaides كريستوس بولايدز، وفريدة المؤيد رئيسة مجلس إدارة مدرسة ابن خلدون وعدد من المسؤولين ورجال الأعمال. من جانبه أوضح المهندس

في ورقة عمل بندوة دولية حول «الدبلوماسية الاقتصادية وبيئة الاستثمار»

الدبلوماسية البحرينية عززت أهداف التنمية الاقتصادية في المملكة الاستثمارات الأجنبية نمت بنسبة ١٣٨٪ في ٢٠١٨.. وشبكة السفارات أحد العوامل

الإيرادات - إعادة توجيه الدعم الحكومي لمستحقه). وتناولت ورقة الباحث شهاب الدين صندوق احتياطي الأجيال القادمة بمملكة البحرين والذي يحقق عوائد إجمالية قيمتها (٢٤,١) مليون دولار) بما في ذلك تحقيق عائد على متوسط الاستثمارات بنسبة (٥,٣٪) وتحقيق أرباح كل عام دون أدنى خسارة منذ إنشاء الاحتياطي بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠١.

وقال إن تلك التحولات بما تشهده مملكة البحرين من تطور ديمقراطي منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك تؤكد أن النظام السياسي البحريني ينمو ويتطور بصورة متسارعة وغير مسبوقة، كما تتنوع فيه وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين وتتسع أمامهم مساحة الحرية بالإيجاب على المواطن والمجتمع البحريني، وتقوية أركان الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخلصت ورقة العمل إلى توصيات أهمها ضرورة وضع وإعلان الخطة الوطنية في مجال المهدين الدوليين على المستوى الوطني وفق ما تقدمه مملكة البحرين في تقاريرها للأمم المتحدة وتسويقها ونشرها ومناقشتها في البرامج الإعلامية للمواطنين.

ومبادرة «سجلي» للمؤسسات الفردية البحرينية ومباشرة العمل دون عنوان أو مقر، كما تم التحول الإلكتروني ووقف التعاملات الورقية للخدمات الحكومية لأكثر من ٩٠ خدمة، وإقرار سياسات فتح باب التملك للاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠٪، كما نجح مجلس التنمية الاقتصادية بقيادة سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين إلى تنوع الاقتصاد المحلي عبر تنمية القطاعات الاقتصادية إلا أن هذا النمو لم ينعكس على الإيرادات غير النفطية، وتحقيق الاستفادة المباشرة للمواطن من النمو الاقتصادي إذ ارتفع دخل الأسرة البحرينية بنسبة (٤٧٪) بين تشدين الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ ما بين عام ٢٠٠٨ لعام ٢٠١٦، وقد أدى ارتباط الإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية إلى عجزات متتالية في الميزانية العامة أدت إلى تراكم الدين العام ليصل إلى ٨٧٪ من الناتج الإجمالي مع النصف الأول من عام ٢٠١٨، وقامت الحكومة بإطلاق حزمة من المبادرات بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٥ أسهمت في تحقيق أثر مالي سنوي يسهم في تقليص العجز بمبلغ (٨٥٤) مليون دينار) إذ تم التركيز على ثلاثة محاور (خفض المصروفات - زيادة



ويقال إن تلك التحولات بما تشهده مملكة البحرين من تطور ديمقراطي منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك تؤكد أن النظام السياسي البحريني ينمو ويتطور بصورة متسارعة وغير مسبوقة، كما تتنوع فيه وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين وتتسع أمامهم مساحة الحرية بالإيجاب على المواطن والمجتمع البحريني، وتقوية أركان الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخلصت ورقة العمل إلى توصيات أهمها ضرورة وضع وإعلان الخطة الوطنية في مجال المهدين الدوليين على المستوى الوطني وفق ما تقدمه مملكة البحرين في تقاريرها للأمم المتحدة وتسويقها ونشرها ومناقشتها في البرامج الإعلامية للمواطنين.

ويقال إن تلك التحولات بما تشهده مملكة البحرين من تطور ديمقراطي منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك تؤكد أن النظام السياسي البحريني ينمو ويتطور بصورة متسارعة وغير مسبوقة، كما تتنوع فيه وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين وتتسع أمامهم مساحة الحرية بالإيجاب على المواطن والمجتمع البحريني، وتقوية أركان الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخلصت ورقة العمل إلى توصيات أهمها ضرورة وضع وإعلان الخطة الوطنية في مجال المهدين الدوليين على المستوى الوطني وفق ما تقدمه مملكة البحرين في تقاريرها للأمم المتحدة وتسويقها ونشرها ومناقشتها في البرامج الإعلامية للمواطنين.

ويقال إن تلك التحولات بما تشهده مملكة البحرين من تطور ديمقراطي منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك تؤكد أن النظام السياسي البحريني ينمو ويتطور بصورة متسارعة وغير مسبوقة، كما تتنوع فيه وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين وتتسع أمامهم مساحة الحرية بالإيجاب على المواطن والمجتمع البحريني، وتقوية أركان الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخلصت ورقة العمل إلى توصيات أهمها ضرورة وضع وإعلان الخطة الوطنية في مجال المهدين الدوليين على المستوى الوطني وفق ما تقدمه مملكة البحرين في تقاريرها للأمم المتحدة وتسويقها ونشرها ومناقشتها في البرامج الإعلامية للمواطنين.

ارتباط تلك بالتنمية الاقتصادية، وقدرة النظام السياسي جعل الوحدة الوطنية هي أساس وجود واستمرار الدولة وتماسك فئات المجتمع وترابطهم فيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، موضحة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية وكيف أن الدبلوماسية الاقتصادية طورت الاقتصاد ونوعت النسيج الاقتصادي. وبين أن الدور الدبلوماسي بشقيه السياسي والاقتصادي عزز تحقيق أهداف تنموية في الأسواق الخارجية من خلال شبكة السفارات، منها استقبال نتائجها المستدامة استحداث الوظائف وفرص العمل المناسبة للمواطنين والترويج للمصالح الاقتصادية، ففي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الاستثمارات (٧٣٣) مليون دولار، وتوفير ٢٨٣١ وظيفة، مقابل (٢٨١) دولار في عام ٢٠١٦ وتوفير ١٦٤٧ وظيفة، أي أن استثمارات ٢٠١٧ بزيادة ١٦١٪ عن عام ٢٠١٦.

وواصل إجمالي الناتج المحلي للمملكة من (٦,٦٢١) بلايين دولار منذ تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في عام ١٩٩٩ إلى أن بلغ (٣٥,٣١) بلايين دولار خلال مشروعه الإصلاحية. كما وصل النصيب

شارك المحاضر الأكاديمي والباحث السياسي بمعهد البحرين للتنمية السياسية محمد فوزي شهاب الدين بورقة عمل في ندوة دولية نظمت في مراكش بالمغرب حول الدبلوماسية الاقتصادية وبيئة الاستثمار، والتي نظمتها كل من مختبر الدراسات الدولية حول تدبير الأزمات، ومؤسسة هانس زايدل الألمانية. وجاءت ورقة عمل شهاب الدين تحت عنوان «أثر الدبلوماسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.. دراسة حالة: مملكة البحرين» وتطرقت الورقة إلى عدد من المحاور المتعلقة بالاقتصاد البحريني وانعكاس السياسات الرسمية والبرامج الحكومية على الاقتصاد خلال السنوات الماضية. وأشار الباحث في ورقته إلى أن مملكة البحرين تتمتع بعلاقات متميزة مع المجتمع الدولي وللمنتج نحو ٣٠ بئة دبلوماسية حول العالم بالإضافة إلى استضافتها أكثر من ١١٥ بئة دبلوماسية من مختلف دول العالم، وتسعى مملكة البحرين لتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع النمو في الناتج الإجمالي كما تسعى أي دولة في العالم من أجل توفير حياة كريمة لمواطنيها. وتطرق شهاب الدين إلى الاستقرار السياسي ومؤثراته